الغرفة الألمانية العربية للصناعة

قانون الضرائب الجديد يستهدف جذب النشاط غير الرسمى لصالح الخزانة العامة

□ **كتبت – هبة القدس:**

دعت لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة الى سرعة اصدار قانون الضرائب حيث يمكن الاستفادة من مزاياه المتعددة لما لها من تأثير واسع النطاق على اداء جميع الفئات الفاعلة فى المجتمع.

واكد د.نادر رياض رئيس اللجنة ان قانون الضرائب سيحقق مزايا عديدة للانشطة الصناعية والتجارية وفى الوقت نفسه سيزيد من الايراد الضريبى المتحصل لصالح الخزانة العامة وذلك بجذب الانشطة غير الرسمية وتحويلها الى انشطة معلنة ذات هوية رسمية وانضمامها الى القطاع المنضبط اذ ان تكلفة اخفاء النشاط هى اعلى كلفة من قيمة الضرائب المتدرجة من 10٪ الى 20٪.

وقال ان قانون الضرائب يعتبر نقلة نوعية فى القوانين الداعمة لتنشيط حركة الصناعة والتجارة ومن شأنه دعم رأس المال العامل فى المؤسسات الصناعية وان هذا القانون المرتقب الذى طال انتظاره هو ثورة فى الفكر الحكومى من شأنه ضبط ايقاع المجتمع الضريبى بحيث يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

ووصف «رياض» الفقرة الخاصة بالغاء الضريبة على الاصول الرأسمالية من آلات ومعدات ورد السابق دفعه عليها من قبل بانها خطوة غير مسبوقة تمثل ثورة فى الفكر الضريبى لم يسبق التعامل بها فى مصر ولم يتم تطبيقها فى اكثر الدول تقدما والتى من شأنها توافر دعم فورى للانشطة الصناعية ورأس المال العامل، وكذا تحسين حركة السيولة النقدية مما يعظم من القدرة الاستثمارية

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/٤/٢